

الحسابات القومية لعام ٢٠١٧: الاقتصاد اللبناني في حالة ركود تضخمي

لم ينمُ الاقتصاد اللبناني في العام الماضي إلا بنسبة ٠,٦%، وفق الحسابات القومية لعام ٢٠١٧، التي أعلنتها إدارة الإحصاء المركزي أخيراً. هذا المعدل الهامشي الذي يعادل الركود، كما وصفه تقرير صادر عن قسم البحوث في «بلوم بنك»، هو أقل بكثير من النصف من التقديرات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي (١,٥%) والبنك الدولي (١,٧%) للعام نفسه. وهو أقل أيضاً من معدل النمو المُسجّل في عام ٢٠١٦ (١,٦%) ويقترب من معدل النمو المحقّق في ٢٠١٥ (٠,٤%) الذي يعدّ الأدنى في السنوات الـ١٣ ماضية. وهو كذلك أقل بكثير من متوسط النمو المُسجّل في الفترة التي تتناولها هذه الحسابات (٢٠٠٥-٢٠١٧) والذي بلغ ٠,٤%.

يعكس هذا التقدير المتدنّي لمعدل النمو الحقيقي تفاقم الضغوط التي يواجهها الاقتصاد اللبناني منذ عام ٢٠١١. فقد بقي النمو ضعيفاً على مدى السنوات السبع الماضية، على الرغم من الهندسات المالية المكلفة والحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لتحفيز الإقراض السكني عبر دعم الفوائد وزيادة عرض النقود. ففي السنوات السبع الماضية لم يتجاوز متوسط النمو الحقيقي ١,٥% سنوياً، وفي المقابل سجّل عدد السكّان زيادة استثنائية بنسبة ٤٠,٢%، من ٤ ملايين و٣٣٧ ألف نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ٦ ملايين و٨٢ ألف نسمة في عام ٢٠١٧، وفق تقديرات شعبة السكّان في الأمم المتّحدة. وهذا يعني تقلصاً في الدخل قياساً إلى عدد السكّان، وتراجعاً في النشاط الاقتصادي والاستثمار، وبالتالي انخفاضاً في خلق الوظائف وزيادة في البطالة والفقر.

تشير التوقّعات في عام ٢٠١٨ إلى استمرار تراجع النمو الاقتصادي وتزايد الضغوط، وهو ما تتفق عليه كلّ مصادر البيانات والمؤشّرات، ولا سيّما البنك الدولي، الذي عمد إلى تخفيض توقّعاته للنمو المُسجّل في هذا العام إلى ١% (على أساس أن الاقتصاد اللبناني سجّل في العام الماضي معدل نمو بنسبة ١,٧% وليس ٠,٦% كما بيّنت الحسابات القومية)، وهذا يعني أن هناك احتمال أن يكون النمو الحقيقي قد سجّل معدّلاً سلبياً في عام ٢٠١٨، ولا سيّما أن مؤشر أسعار الاستهلاك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ سجّل ارتفاعاً بنسبة ٥,٨٣% على أساس سنوي، وهو أعلى نسبة ارتفاع منذ عام ٢٠١٣، ويدلّ على أن الاقتصاد اللبناني قد دخل في مرحلة ركود تضخمي، إذ ترتفع الأسعار ويتباطأ النمو في الوقت نفسه، ما يساهم في زيادة حدّة اللامساواة في توزيع الدخل، نظراً إلى زيادة تركّز المكاسب لدى عدد قليل من اللاعبين الاقتصاديين، لا سيّما في مجالات الاستيراد والطلب الاستهلاكي، في حين أن بقية الناس يتّم استبعادهم وزيادة كلفة معيشتهم.

انخفاض حصّة الفرد من الناتج

قدّرت إدارة الإحصاء المركزي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٧ بنحو ٨٠,٥ تريليون ليرة (٥٣,٤ مليار دولار)، وهو أعلى من تقديرات صندوق النقد الدولي (٥١,٥ مليار دولار) وقريب جداً من تقديرات البنك الدولي (٥٣,٦ مليار دولار). إلا أن قيمة هذا الناتج بأسعار عام ٢٠١٠ الثابتة (أي بعد تنزيل أثر التضخّم) تتراجع إلى ٦٤,٤ تريليون ليرة (٤٢,٧ مليار دولار) وهي أعلى بنسبة ١١% فقط عن عام ٢٠١٠ الأساس (٣٨,٤ مليار دولار). وبالاستناد إلى تقديرات نموّ عدد السكّان بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧، فإن حصّة الفرد من مجمل الناتج المحلي بالأسعار الجارية تراجعت من ٨٨٥٨ دولاراً في عام ٢٠١٠ إلى ٨٧٧٨ دولاراً في عام ٢٠١٧، وتراجعت أكثر بأسعار عام ٢٠١٠ الثابتة، من ٨٨٥٨ دولاراً إلى ٧٠٢٣ دولاراً. وهذا التراجع في حصّة الفرد يصبح أكثر فداحة نظراً إلى حدّة اللامساواة في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية في لبنان، إذ تفيد البحوث الأخيرة أن الـ١٠% الأعلى دخلاً يستحوذون ودهم على ٥٧% من الدخل (WID WORLD)، وهذا يقتصر على اللبنانيين البالغين الذين يصرّحون عن مداخيلهم لدى الدوائر الضريبية في وزارة المال، ولا يشمل «المكتومين»، ولا سيّما العاملين في القطاع غير الرسمي، وكذلك اللاجئين وأكثرية العمّال الأجانب، الذين يصنّفون من الفئات الأكثر فقراً، والذين شكّلوا المصدر الأساسي لزيادة عدد السكّان في الفترة المذكورة.

2017	2016	2015	2014	2013	بالاسعار الحالية (بمليارات الليرات)
80.491	77.243	75.336	72.806	70.651	الناتج المحلي الإجمالي
-60	-1.233	-767	-870	-329	صافي الدخل الخارجي
80.431	76.010	74.569	71.936	70.322	الناتج القومي الإجمالي
1.833	3.695	5.115	3.558	2.414	صافي التحويلات من الخارج
82.264	79.705	79.684	75.494	72.736	الناتج القومي الإجمالي المتاح

الاستهلاك ١٠,٥% من الناتج

تقول إدارة الإحصاء المركزي إن نموّ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ كان مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر، الذي ساهم

في معدل النمو بـ ٣,٦+ نقطة مئوية، ما أدى إلى زيادة استيراد السلع (مساهمة بـ ٢,٨ نقطة مئوية)، بسبب ارتفاع الطلب في اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على الاستيراد من الخارج. وهذه الظاهرة ليست طارئة أو جديدة، بل هي سمة من سمات النمو الاقتصادي منذ فترة طويلة، إذ تفيد البحوث من مصادر مختلفة أن الاستهلاك وليس الإنتاج هو محرك النمو في لبنان. فقد شكّل العجز التجاري (سلع وخدمات) نسبة ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة لا تزال ضمن المتوسط المسجل للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧، وهي أقل من النسبة المسجلة في عام ٢٠١١ (٢٧%)، ولكنها أعلى من النسبة المسجلة في عام ٢٠١٥ (١٩%).

مكونات الإنفاق الاستهلاكي نسبة إلى الناتج المحلي

105%	مجملة الإنفاق النهائي
91.9%	استهلاك الأسر النهائي
13.1%	الاستهلاك الحكومي
19.4%	تكوين رأس المال الثابت
17.9%	
1.5%	العام
23.9%	الصادرات
16.3%	
7.5%	سلع
48.6%	واردات
36.7%	
11.9%	خدمات

وفق الحسابات القومية لعام ٢٠١٧، ارتفعت واردات السلع والخدمات والأسعار الحالية من ٢٣,٩ مليار دولار إلى ٢٥,٩ مليار دولار، في حين تراجعت صادرات السلع والخدمات من ١٢,٩ مليار دولار إلى ١٢,٧ مليار دولار، وبلغ العجز بين الواردات والصادرات نحو ١٣,٢ مليار دولار بالمقارنة مع ١١ مليار دولار في عام ٢٠١٦. إن هذه الزيادة في العجز التجاري تعبر عن منحى مستمر منذ سنوات طويلة، ومصدر رئيس لاستنزاف العملات الصعبة، وهذه النتيجة تدحض الادعاءات المتكررة حالياً عن أن إقرار الزيادات على الأجور ومعاشات التقاعد في إطار سلسلة الرتب والرواتب هي المسؤولة عن زيادة الطلب الاستهلاكي والضغط التضخمي، إذ أن هذه الزيادات لم يبدأ تأثيرها فعلياً إلا في عام ٢٠١٨، كونها أقرت في مجلس النواب في أواخر شهر آب/ أغسطس من عام ٢٠١٧، وبدأ تطبيقها تدريجياً في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام المذكور، وبالتالي يفترض أن يكون أثرها محدوداً على الحسابات القومية لعام ٢٠١٧.

ارتفع الاستهلاك العام والخاص بنسبة ٤%، من نحو ٥١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٥٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وارتفعت حصة الاستهلاك من مجمل الناتج المحلي من ١٠١% إلى ١٠٥%، أي أن الاستهلاك يفوق الدخل المنتج محلياً بنحو ٢,٦ مليار دولار!، وهذا المؤشر يُعبر عن إحدى السمات الرئيسية للأزمة البنوية في الاقتصاد اللبناني، والتي يجري اختصارها بمقولة إن المقيمين في لبنان يعيشون بمستوى أعلى من دخلهم. لا يقتصر حساب الناتج المحلي الإجمالي على الاستخدامات الاستهلاكية، إذ هناك أيضاً تكوين رأس المال الثابت العام والخاص، وتبين الحسابات القومية أن هذا البند قدر بنحو ١٠,٦ مليار دولار، ما يعني أن الاقتصاد اللبناني احتاج في عام ٢٠١٧ إلى نحو ١٣,٢ مليار دولار كدخل إضافي من خارج الاقتصاد المحلي، وهو ما يعبر عنه عجز الحساب الجاري (صافي العمليات بين لبنان والخارج) والذي يعتبر أيضاً سمة رئيسة من سمات الأزمة البنوية في النموذج الاقتصادي اللبناني، ويفسر جانباً من الضغوط التي يتعرض لها، ولا سيما الضغوط على سعر صرف الليرة.

التعريف الآخر لارتفاع أسعار الفائدة

لا يبين الناتج المحلي الإجمالي، كمقياس تجميعي للإنتاج، إلا إنتاج الوحدات المقيمة داخل حدود الدولة (بمعزل عن هوية المُنتجين)، وبالتالي فهو لا يشمل كل الأنشطة الإنتاجية للسكان، التي يتحقق جزء منها في الخارج، ولا يأخذ في الحسبان الأنشطة الإنتاجية في الدولة، التي يتحقق جزء منها بواسطة غير المقيمين. يعدّ الدخل القومي أكثر تحديداً للدخل من الناتج المحلي الإجمالي.

الرمز	نسبة التغير السنوي	2017 البيانات 2016	2017 البيانات الحالية	2016 البيانات الحالية	
4100	4.0%	77,000	86,411	77,384	الناتج المحلي الإجمالي بغير المضاد
40	1%	3,492	3,887	3,780	المضاد على المنتجات
140	7%	3,190	3,289	3,037	نقص الميز على المنتجات
4100	4.0%	73,279	82,722	74,004	الإجمالي القيمة المضافة بالسيار الذات
130	1%	1,410	1,208	1,220	الزراعة والصيد
70	7%	1,100	1,080	1,110	المنتجات الجوفية وصيد السمك
70.2	7%	898	897	898	الصيد والصيد
70.3	8%	1,879	1,080	1,000	صناعة المنتجات المعدنية
71	1%	740	771	738	صناعة المنسوجات والنسيج
72	1%	810	864	807	صناعة الأغذية والمشروبات
70.2	8%	443	488	490	صناعة الورق والخشب والمنتجات الخشبية
20	2%	600	676	623	صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية
70.3	8%	880	778	744	صناعة المواد المعدنية غير الحديدية
70.4	7%	1,074	1,061	1,040	المنتجات الحديدية والمنتجات والمنتجات
20	10%	440	440	440	الصناعات الخفيفة
20	14%	831	888	827	الكيماويات
140	10%	910	760	807	المركبات والمنتجات التي
70.4	7%	3,285	3,822	3,200	النقل
70	8%	6,181	6,724	6,171	النقل بالعمالة والعمالة
70.1	7%	698	827	800	النقل بالعمالة والعمالة
20	10%	2,017	2,043	2,043	النقل
20	10%	2,469	2,424	2,380	النقل بالعمالة والعمالة
40	2%	3,139	3,210	3,090	الخدمات المالية
70.2	8%	6,002	6,665	6,724	الخدمات المالية
70	8%	11,810	13,490	11,713	الخدمات المالية
70	8%	9,100	9,884	9,184	الخدمات المالية
70.3	8%	1,884	2,044	1,917	الخدمات المالية
70	14%	6,072	7,071	6,884	الخدمات المالية
70.1	2%	3,441	3,294	3,470	الخدمات المالية
70	8%	3,700	3,870	3,940	الخدمات المالية
70	1%	3,324	3,687	3,178	الخدمات الشخصية والخدمية

ويُحتسب الدخل القومي الإجمالي عبر إضافة صافي الدخل الأولي الخارجي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي الدخل الأولي الوارد إلى الدولة من الأفراد غير المقيمين، ناقصاً الدخل الأولي الصادر عن الدولة إلى غير المقيمين. ويشمل صافي الدخل الأولي تعويضات العاملين التي تُدفع إلى غير المقيمين والتي يتلقاها الاقتصاد، كذلك يشمل الجزء من الدخل الأولي الذي يولد داخل الدولة ويتجه إلى وحدات غير مُقيمة، مثل الفائدة التي تدفع إلى الدائنين الخارجيين أو العائدات التي تُدفع لمالكي الأسهم غير المقيمين. وباختصار، الدخل القومي الإجمالي يساوي (=) قيمة الناتج المحلي الإجمالي، زائد (+) تعويضات العاملين ودخل الممتلكات من بقية العام، ناقص (-) تعويضات العاملين ودخل الممتلكات إلى بقية العالم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحساب لا يشمل التحويلات الخارجية الجارية من الدولة وإليها، ولا سيمًا تحويلات المغتربين.

في العام الماضي، وكما في الأعوام السابقة، سجّل صافي الدخل الأولي الخارجي قيمة سلبية بلغت ٤٠ مليون دولار بالمقارنة مع ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وهذه التقديرات تفيد بأن قيمة الدخل الأولي الذي يحققه غير المقيمين في لبنان أعلى من قيمة الدخل الأولي الذي يحققه المقيمون في الخارج، أو بمعنى أوضح، يأخذ المستثمرون والعاملون في بقية العالم دخلاً أولاً مُحققاً في لبنان أكثر من الدخل الأولي الذي يأخذه المقيمون في لبنان من بقية العالم. انطلاقاً من ذلك، تقدّر إدارة الإحصاء المركزي الدخل القومي الإجمالي بقيمة أقل قليلاً من الناتج المحلي الإجمالي.

يعيد الخبير الاقتصادي شريل قرداحي تراجع الاستثمارات الخارجية إلى «وقف القروض السكنية المدعومة من قبل مصرف لبنان والتي كان القسم الأكبر منها يوظّف في القطاع العقاري سواء من خلال شراء الوحدات السكنية من قبل المغتربين أو عبر الاستثمار في مشاريع عقارية»، فيما يفسّر ارتفاع قيمة الدخل المؤلّد في لبنان لصالح غير المقيمين بـ«ترافق وقف القروض مع بدء ارتفاع أسعار الفائدة الخارجية وأزمة الرئيس الحريري وما تبعهما من هروب للودائع ما دفع إلى رفع أسعار الفائدة لجذب الأموال مجدداً».



تقلص التمويل الخارجي المُتاح للاقتصاد اللبناني

لا يُعبر الدخل القومي الإجمالي أيضاً عن مجمل الدخل القومي المُتاح للاستخدامات النهائية محلياً (الاستهلاك وتكوين رأس المال وتمويل العجز التجاري)، وذلك لأن جزءاً منه يحوّل إلى الخارج من دون الحصول على أي شيء في المقابل، كالتفود التي يرسلها غير المُقيمين لإعالة أسر مُقيمة. وهذه التحويلات تُسمّى التحويلات الجارية، وفي الحالة اللبنانية، تأتي بمعظمها من اللبنانيين المغتربين إلى أسرهم المُقيمة في لبنان، وهي، على مرّ السنوات، أعلى من قيمة التحويلات الجارية التي يرسلها الأجانب العاملون في لبنان إلى أسرهم المُقيمة في بلدانهم. إلا أن الحسابات القومية لعام ٢٠١٧، تبين أن صافي التحويلات من وإلى لبنان بدأ يتراجع بحدّة، وهو ما يفسّر أيضاً جانباً مهماً من الضغوط التمويلية للاقتصاد، إذ بيّنت إدارة الإحصاء المركزي أن صافي التحويلات انخفض من ٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ ومن ثمّ إلى ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧.

النتائج المحلي الإجمالي وصف حكومات الإنفاق

الحجم	نسبة التغيير في السعر	2017	2017	2016	
		باسعار عام 2016	بالاسعار الحالية	بالاسعار الحالية	
0.6%	-3.6%	77,669	80,491	77,243	النتائج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
4%	4%	81,058	84,492	77,673	مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي
4%	4%	71,020	73,563	68,232	للأسر
6%	5%	10,038	10,929	9,441	للحكومة
0%	%-1	16,137	15,954	16,162	تكوين رأس المال الثابت
0%	%-1	13,804	15,640	15,728	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
3%	%-1	14,554	14,402	14,147	الخاص
-21%	%-1	1,251	1,238	1,591	العام
		-19,526	-19,955	-16,592	صافي الصادرات
%-3	2%	18,872	19,198	19,516	صادرات السلع والخدمات
3%	0%	6,091	6,070	5,926	صادرات السلع (FOB)
%-6	3%	12,781	13,128	13,589	صادرات الخدمات
6%	2%	38,398	39,153	36,108	واردات السلع والخدمات
8%	2%	28,921	29,548	26,730	واردات السلع (FOB)
1%	1%	9,477	9,605	9,377	واردات الخدمات

يشرح قرداحي أن هذا يُعدُّ «مؤشراً إلى تقلص التمويل الخارجي المُتاح للاقتصاد اللبناني، الذي يعتمد بشكل رئيسي على التحويلات المالية للمغتربين اللبنانيين لتمويل استهلاك الأسر، بما يشكّل عامل ضغط إضافياً على الأسر نتيجة زيادة التضخم وتراجع مصادر تمويل استهلاكها للسلع والخدمات المُستوردة بغالبيتها». ويتابع قرداحي «أيضاً تبين نسبة الاستهلاك النهائي العام والخاص المرتفعة أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، وارتفاع هذه النسبة تؤكد أنه بات اقتصاداً أكثر استهلاكياً وأقل إنتاجية، وعاملاً أساسياً في توسع العجز التجاري الذي ارتفع إلى ٢٥% في عام ٢٠١٧ وفقاً للإحصاء المركزي.»

ارتداد الهندسات المالية على الاقتصاد!

يربط قسم البحوث في «بلوم بنك» أداء الاقتصاد اللبناني الذي يصفه بـ«المهزور» بـ«تراجع القيمة المضافة لقطاع الخدمات المالية. فيعد أن شهد هذا القطاع نمواً استثنائياً في عام ٢٠١٦ نتيجة هندسات مصرف لبنان المالية، ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بنسبة ١,٦%. إلا أنه لم يتمكّن من الحفاظ على أدائه والأرباح التي حقّقها من الهندسات في عام ٢٠١٧، ما أدّى إلى تسجيله انخفاضاً بنسبة ٦%، وبالتالي المساهمة بنسبة ٠,٥% في انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي»، ويخلص تقرير «بلوم بنك» إلى أن «الهندسات المالية كان لها تأثير مضادّ على الاقتصاد في عام ٢٠١٧.»